ـ(425)ـ فقد نادى لوك بالحقوق الطبيعية للأفراد المستمدة من فكرة القانون الطبيعي وهو القانون المستمد من طبيعة الإنسان والأشياء، حيث يتوصل الإنسان بعقله، بعد دراسة خاصيات الإنسان إلى وضع التشريعات الكفيلة بصيانة حقه الفردي وإسعاده في الحياة الدنيا. بعد الصراع المرير بين الفريقين انتصر رجال الفكر على رجال الكنيسة، فقرروا فصل الدين عن الحياة، ونشأ جراء ذلك المذهب الحر، الذي افرزه فكرة حقوق الإنسان. وبالنظر في هذا المبدأ الرأسمالي نجد ان للحقوق الطبيعية للإنسان أسسا ثلاثة هي: أولاً: ان الحقوق الطبيعية للأفراد سابقة للوجود السياسي، أي سابقة لقيام الدولة، ولذلك تقع على الدولة مسؤولية احترام الحقوق والحريات الفردية، والامتناع عن المساس بها، بل ورعايتها. ثانياً: ان وقوع تناقض بين سلطة الدولة وحرية الفرد يحسم لصالح الحرية الفردية، وذلك لأن الغاية من قيام الدولة هي حماية الحريات الفردية أي حماية الحقوق الطبيعية للإنسان كفرد. ثالثاً: ان جعل الحرية الفردية أساسا للوجود السياسي للدولة يقتضي تقييد سلطة الدولة بما يحفظ الحرية الفردية وتمنعها من التعسف في تقييد حرية الأفراد. وبناء على هذه الأسس عمد مفكرو المبدأ الحر الرأسمالي إلى استبعاد القوانين الإلهية التي تقيد الحريات الفردية، وتحدد حقوق الإنسان الشرعية، والى الاستعاضة عنها بالقانون الطبيعي المستند إلى الواقع والعقل، فبرزت فكرة حقوق الفرد مقابل الدولة التي أصبحت تعرف فيما بعد بحقوق الإنسان، فنادت بها الثورة الاميركية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، ثم اكتسبت الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية،